

مبادئ الفكر السياسي للثورة الجزائرية من خلال نص بيان الفاتح نوفمبر

الباحثة: ليلي بوجلال

الباحث: عبد الله قرفي¹

Abstract

In the careful reading of the text of the statement of the first of November, we notice that there are many principles, especially those related to political thought. For example, Islamic values and principles which are subject to historical and cultural facts that no one can deny or deny or direct to their original and natural directions. The statement also speaks of the principle of Maghreb unity present in the text of the statement, which is considered an important strategic dimension and necessity imposed by geography, And on this basis did not lose sight of the revolutionaries "theorists of the statement" the greatness of the history of the Arab Maghreb, in addition to the certainty that the issue will receive Arab support, although a diplomat. It is no secret to mention another principle that talks about peace and universality. When reading the statement, it is clear that the Liberation Front calls for peace and armed struggle only the last means imposed by colonialism on the people with its stubbornness and hardening of its position. The principle of partnership and collective management in revolutionary decision-making is the need to build effective institutions capable of accomplishing the tasks entrusted to the nation at one stage of its development. On the other hand, the statement focused on the collective principle of revolutionary management, especially in decision-making. The ultimate principle of independence is an end. The dream of any revolution is to achieve this goal. National independence from its formal meaning is the establishment of a state with institutions that represent its sovereignty.

Keywords: Statement, Charters of the Revolution, National Liberation Front, Political Thought, National Reference, Peace, Independence.

¹ - ليلي بوجلال وعبدالله قرفي: طالبان دكتوراه سنة رابعة. تخصص تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية: جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2

مقدمة

يعتبر بيان أول نوفمبر من المواثيق الأساسية للثورة التحريرية التي أصدرتها جبهة التحرير الوطني مساء يوم 31 أكتوبر 1954، والتي اتخذت من مبادئ وأهدافه المعلنة كنقطة انطلاق لتحقيق استقلال البلاد من النير الامبريالي. فكان البيان بمثابة البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني لتنظيم وتأطير الشعب وتوعيته للالتفاف بالثورة وتكثيف الجهود وتوظيفها في النشاط الثوري. وخلال هذه الدراسة سنحاول استقراء بيان أول نوفمبر واستخراج أهم مبادئ الفكر السياسي وتحليل الافكار وربطها بالقضية الجزائرية، سواء في مرحلة الثورة أو مرحلة ما بعد الثورة، فإذا كانت محاوره قد سلطت الضوء على الوضع العام للجزائر وحددت أهداف الثورة ووسائلها والغاية منها، فكيف كانت مبادئ الفكر السياسية لهذا البيان؟ هل فعلا كانت هذه المبادئ تخدم القضية الوطنية؟ وما الاضافة التي قدمتها هذه المبادئ للثورة التحريرية على المستوى البعيد والقريب؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه المبادئ في تنظيم وتوجيه مسار الثورة؟

أولا - الإطار السياسي لبيان الفاتح نوفمبر 1954

عند التفحص الدقيق و القراءة المتأنية للبيان يبدو أنّ إطاره السياسي جاء في أربع محاور رئيسة هي:

- أ- الحالة المأساوية للجزائريين وظرفية صياغته كبيان باسم "جبهة التحرير الوطني".
- ب- تحديد طبيعة الثورة والأهداف ومبادئ البيان واتخاذ البعد المغاربي والعربي كإطار مع التأكيد على صعوبة المهمة ورسم الخطوط الكبرى لبناء الدولة المستقبلية وأسسها الوطنية.
- ج - تحديد وسائل العمل الثوري من أجل تحقيق الغاية.
- د- المعالم الكبرى "للتسوية الممكنة" وشروطها مع المستعمر، وإعادة القضية إلى الشعب الذي يمثل سندها وحاضنتها الرئيسية واعتبار أن مسؤولية مشتركة بينه وبين جبهة التحرير الوطني.

1_الحالة المأساوية للجزائريين وظروف صياغة النداء

وفيه دعوة صريحة إلى الكفاح المسلح مع تبيان أسباب الدعوة له وتشخيص الحالة العامة بالإشارة إلى الوضع الداخلي والدولي والعربي الإسلامي خاصة، ومن ثمّ إصدار حكم مفاده أنّ الوضع مناسب للقيام بـ"الثورة" والإيمان في نفس الوقت بالشعب كطرف أول في القضية مع المراهنة كلها عليه ثمّ المناضلين بمختلف الفعاليات السياسية بالانضمام إلى ندائهم التاريخي وهذا ما ورد في البيان حين قال: أيها

الشعب أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية. (جبهة التحرير الوطني، 1987: 5) وقد ذكر البيان بـ"الإنجاز السياسي" الذي حققته "الحركة الوطنية" في نضالها الطويل وبلوغها المحطة الأخيرة منه هي الثورة والكفاح المسلح. (قاسمي، 2009: 112) ثمّ التذكير بخلف الجزائر عن الركب الثوري على عكس جارتها "تونس والمغرب"، وبقبولهم المسؤولية والبدء في الكفاح من أجل التحرر واعتبار أنّ هذه الأحداث لها دلالات عميقة وواضحة. وقد أوضح ذلك في إحدى مقاطعه كالآتي: "إنّ أحداث المغرب وتونس لها دلالات في هذا الصدد... أما نحن فقد بقينا في مؤخرة الركب" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 6)، كما أعلم البيان الشعب بأنّه بعيد كل البعد عن مختلف الصراعات من أجل السلطة في الحزب، ووضع مصلحة الوطن "العليا" والشعب فوق كل اعتبار والتي جعلت من الاستعمار يطير فرحا من حالة الجمود والروتين الذي أصابها وجعلها تحيا على "الهامش الثوري" (Chikh, 2005: 74)، ويذكر محمد بوضياف أنّ أهداف الجبهة تلتخص في وحدة الحزب بتنظيم واسع وتزويده بقيادة ثورية ومن أجل التوصل إلى هذا عليهم أن لا يتبنوا نزاعات القادة (Boudiaf, 2011: 48) ومن ثمّ أكدوا على أنّ الكفاح المسلح الذي يدعون إليه في البيان هو: موجه ضد الاستعمار لا غير، والذي كانت التجربة معه مريرة وكانت خلاصتها أن حفظ الدرس، وثمّ الاقتناع بضرورة الكفاح الوطني من أجل التحرر تحت عنوان سياسي جديد اسمه "جبهة التحرير الوطني"، والتي ستتيح الفرصة لكل المناضلين والمواطنين الجزائريين من كل الفئات الاجتماعية واستيعابها تحت مشروعها التحرري دون أدنى اعتبار آخر. في نفس الوقت مؤكدا البيان على الصفة "الاستقلالية" بقوله: بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان على السلطة، وبشأن انفتاحه على الشعب وكل العناصر الوطنية يورد نص البيان: ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية. (جبهة التحرير الوطني، 1987: 6)

2- العمل الثوري من أجل تحقيق الغاية

يختص بالهدف المنشود من هذه الدعوة للكفاح المسلح ويعتقد الأستاذ جودي الأخضر بالظمين أنّه: لم يستعمل واضعوا البيان كلمة الثورة المسلحة كتعبير صريح وواضح (بوالطامين، 1993: 14)، والشيء الواضح فيها "البرنامج السياسي" للجبهة محددا في نفس الوقت أهدافه الداخلية والخارجية معا قائلا: ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر في ما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي، الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، ومن هنا نفهم أنّ البيان حدد هدفه الأساسي من اندلاع الثورة بـ"الاستقلال الوطني" طالما راود أجيالا من

المناضلين - حيث كان الاستقلال الأمنية الوحيدة التي كانت تؤازر خاطرهم²¹. إنّ الاستقلال الوطني من حيث الشكل هو إقامة دولة فوق تراب معين معترف بها، غير أن محتوى البيان هنا غير واضح في مجال محتوى البنى والسلوكيات وطبيعة العلاقات السوسيو- سياسية وتحديد السلوكات كل ذلك في محيط دولي يسوده صراع إيديولوجي حاد (جغابة، 2012: 57)، وطالما كان يعمل على "إحتواء" الحركات التحررية العالمية والوصاية عليها، وبذلك البيان جاءت فيه لفظة "ذات السيادة" الكاملة والغير منقوصة والتي يرغب في تشييدها كثمرة لكفاح الشعب وتضحياته الجسام ملغية، شكل من أشكال التبعية ساهرة وبإصرار على بعث "الدولة الوطنية" الحرة من منطق الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية (قاسمي، 2009: 119)، وبالتالي شكل البيان تواصلا إيديولوجيا لا قطيعة مع أدبيات الحركة الوطنية خاصة في سياق "المبادئ الإسلامية" هذا بالنسبة للشق الأول من الهدف، أما الشق الثاني من الهدف فقط أعطى عهد "الشرف" في حماية الأقليات الغير مسلمة والتي ترغب في العيش في كنف "الدولة الجزائرية" التي حددها "البيان" بعد التحرر والاستقلال، ومن ثمّ فإنّ حقوقهم وحياتهم الأساسية محفوظة من حيث كونهم غير جزائريين أو عند قبول "المواطنة الجزائرية" طوعا منهم فلن يقع تمييز اتجاههم لا في الانتماء الاجتماعي ولا في العقيدة الدينية، بل أنّ النصوص القانونية تضمن لهم ذلك احتراماً للتنوع الثقافي والاجتماعي للمواطن حيث ورد في البيان احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، أما عن الأهداف الداخلية الأخرى نجد: "التطهير السياسي". إنّ إقرار هذا المبدأ هو محاولة لإبراز الوضع المتأزم داخل الحركة الوطنية للشروع في عملية "التطهير السياسي" نتيجة التصرفات القديمة فيها، حيث انتشر الفساد داخل كيانها ناهيك عن عقم نضالها السياسي وخطاباتها الجوفاء والانحراف عن نهجها الأصلي، وبالتالي أصبح البيان هنا كما يقول أحد الباحثين "انقلاب على الرؤية النظامية المألوفة"، (جغابة، 2012: 66) وحسب آخر: نقلها من "النهج الاصلاحى" المنحرف الغارق في شتى ألوان الفساد السياسي الذاتي باعتباره سبب تعطل الحركة الوطنية وتخلّفها عن الركب التحرري المغاربي- إلى ميدان الكفاح الوطني المغاربي (قاسمي، 2009: 121)، ورد في نص البيان مايلى: التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي وتجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، بمعنى تعبئة كلية وشاملة لكل من يملك القدرة على دعم الكفاح الوطني، وبالتالي فإنّ "البيان" يقدم "شهادة" على القطيعة الجذرية مع الماضي على مستوى الأهداف، أمّا عن أهدافه الخارجية فقد جاءت واضحة من أجل كسب الاعتراف والتأييد الدولي بها وإجبار فرنسا على ذلك من خلال محاولة الجبهة

إدراج القضية في أروقة الأمم المتحدة والعمل على "تدويل القضية" وتحقيق التعاون الدولي مع كسب تأييد خارجي عالمي للقضية الجزائرية العادلة. كما أكد في نفس الوقت على دوائر انتمائه الثلاث والمتمثلة أساسا في "العروبة والإسلام والبعد المغاربي" (سعد الله، 2007: 78) وقد تحدث البيان في هذا "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي". (جبهة التحرير الوطني، 1987: 6)

3- وسائل الكفاح من أجل التحرر

لقد ورد في البيان عنوان تحت "وسائل الكفاح" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7) حيث فصل في هذه المسألة وأعلن تبنيه واتخاذ كل وسيلة منسجمة مع العمل الثوري، محققة الهدف والغاية المنشودة والمعلنة على الصعيدين الداخلي والخارجي لتأكيد شرعية كفاح الشعب وقضيته العادلة، مع التنسيق المطلوب مع كل الحلفاء الطبيعيين من الجيران تونس والمغرب والإخوة العرب والأصدقاء وأحرار العالم الرافضين لغطرسة وهيمنة المستعمر، ولاشك أنهم كثر كما ونوعا والنصر قادم لا محالا على الرغم من الاقتناع بأن التكلفة والضرية ستكون باهضة، لكن سبيل الحرية والوطن لا يقدر بثمن (قاسمي، 2009: 124)، وقد جاء في البيان مايلي: انسجاما مع المبادئ الثورية واعتبار للأوضاع الخارجية والداخلية... إن المهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة الموارد الوطنية (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، ويعتقد أن هذه الفقرة توحى بالتمسك الوجداني بالمبادئ الثورية من طرف منظري الفلسفة النوفبرية وبالتالي كشف الحجاب والفصل عن ما كان معلقا في الحركة الوطنية. (جغابة، 2012: 76)

4- المعالم الكبرى للتسوية الممكنة وشروطها

وشمل قبول مبدأ السلم وهذا ما يضيف على البيان "الطابع السلمي" والرافض للظلم بكل أشكاله وبدأ البيان حديثه عن هذا الموضوع بقوله: وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل عن رغبتنا الحقيقية السلم (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، وهنا إثبات عن الرغبة والنية الحقيقية في السلم مع إبراز فضاعة الاستعمار في الخسائر وإراقته للدماء، فقد تمت صياغتها في نظرة مشرفة وللمناقشة مع مطالبته بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ووحدته الترابية وفق "المرجعية التحريرية الوطنية"، مع تقديم ضمانات له للتفاوض تعهدت بها الجبهة. وبالتالي حسب الأستاذ قاسمي فندت كل "المزاعم" التي يمكن أن تروجها وقد اتخذها ذريعة لإعلان حربها العدوانية ضد الجزائريين إلى الكفاح المسلح والثورة، حيث كان بمثابة دعوة أخيرة وجهت إلى إقناع الفرنسيين بحقوقهم المشروعة التي قامت الثورة لأجلها، وفي الأخير توجه "البيان" إلى دعوة الشعب لمباركة هذه "الوثيقة" والتي اعتبر واضعوها "بيانا" أو "نداءا"

واعتبار أنّ المسؤولية مشتركة بينه وبين جبهة التحرير الوطني وانتصارها انتصاره، وثورتها ثورته، مبديا في نفس الوقت أنّ الجبهة والشعب عازمون للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل النصر والعيش الكريم في حدود حرم الوطن الغالي "حتى" مشروع وطبيعي، وذلك لا يتأتى إلا بالكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية. (قاسمي، 2009: 125)

ثانيا: مبادئ الفكر السياسي الكبرى في نص البيان

تحتوي الوثيقة النوفبرية إضافة إلى الإطار السياسي السابق على جملة من مبادئ الفكر السياسي تتضح فيما يلي:

أ- المرجعية الوطنية التحريرية: إنّ الفكرة العامة لهذا المبدأ تكمن في رفض كل شكل من أشكال "التبعية"، والتي كان الاستعمار يطمح لها من مشاركة وإتحاد وفيدرالية أو مجموعة مثلما هو الحال بالنسبة للمجموعة الفرنسية الإفريقية (جغابة، 2012: 58)، أو "الكومنولث" البريطاني. حيث أكد البيان أنّه لا يقبل بالحلّول الجزئية أو نصف الحلّول كفصل الصحراء على سبيل المثال، بل المطالبة بالتحرير "الوطني الشامل" سواء على المستوى التاريخي والاجتماعي والجغرافي والحضاري. جاء في نص البيان "دولة ذات السيادة" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 6)، والتي غابت قسرا بعد أن كانت فاعلة في التاريخ قائمة بمؤسساتها، إنّ السيادة على الجزائر تمارس من طرف أصحابها الأصليين وهو الشعب الذي لم يكن أي شيء قبل الثورة (مياشي، 2006: 20)، ليصبح شعار الثورة "الثورة من الشعب وإلى الشعب". (المجاهد، 1958: 2)

ب- المبادئ والقيم الإسلامية: يعتبر البشير الإبراهيمي أنّ هذا المبدأ بقي ثابتا رغم البعد الزماني والذي لم يهضم فكرة اختفاء الدولة الجزائرية أبدا الإبراهيمي، 1994: 56)، إنّ هذا المبدأ لم يكن واضحا عكس المبادئ الأخرى (سعد الله: 79)، ذلك أنّ تبني فكرة المبادئ الإسلامية يخضع إلى معطيات تاريخية حضارية وكيانية لا يمكن لأحد أن ينكرها أو يتنكرها أو يوجهها إلى غير اتجاهها الأصلي والطبيعي، فن الناحية الحضارية الشعب الجزائري مسلم رغم كل محاولات طمس شخصيته ودينه، مسلم في اعتقاده ووجدانيته وحتى ممارساته وفي وجدانه، ممّا جعله يرفض الاندماج بمختلف أشكاله سواء لاثنية، أمّا من الناحية التاريخية فإنّ التأكيد على المبادئ الإسلامية يندرج ضمن التصدي للإدعاء القائل بأنّ المعضلة الدينية عويصة بحكم تواجد المعمرين وأنّ سكان الجزائر متعدّدوا الديانات (جغابة، 2012: 61)، إنّ البيان أكّد ما كان مؤكدا في أدبيات الحركة الوطنية بهذا الخصوص، ولكن الجديد فيه هو إزالة الغموض

عنه وتحديد وظيفته بدقة بعد ما كان شعارا يفتقر إلى المفهومية والدقة الإجرائية والعملية، (قاسمي، 2009: 120) لذلك فالبيان قد حسم ما كان معلقا.

ج- مشروع وحدة المغرب العربي أو مغربة الحرب: لقد كان البعد المغاربي في نظر البيان بعدا إستراتيجيا هاما وضرورة فرضتها الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، وعلى هذا الأساس لم يغيب عن ذهن الثوار "منظري البيان" عظمة تاريخ المغرب العربي والذي لم يكن يوما فاعلا إلا بوحدته خاصة في مرحلة حكم الموحدين، أو لما كانت الأقطار (تونس والجزائر) مدججة كإيالات تتبع الباب العالي. ضف إلى ذلك تيقنهم أنّ القضية ستلقى ترحيبا وسندا دبلوماسيا من طرف الدول المغاربية كدعم طبيعي وحضاري مستفيدا في الوقت نفسه من مصادر الفشل التاريخي التي اغتالت مشروع الوحدة، وقد صرح عبد الحميد مهري "في هذا الخصوص في جريدة المجاهد لسان حال الجبهة في إحدى أعدادها ما يلي: إنّ وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لاتخاذ الوسائل الناجحة لتخلص الجزائر من الاستعمار.. ومازلنا مقدمين على تحقيق هذه الوحدة (المجاهد، 1958: 8)، ومن هنا فإنّ المصير مشتركا ذلك أن احتلال الجزائر هو من عبء الطريق لفرض الهيمنة الاستعمارية على كل من "المغرب وتونس" ولكنهما استدركا فيما بعد الوضع ونجحت ثورتهم. وقد أدرك المنظرين لنص البيان مدى تأثير هذا النجاح وشعروا بمدى تأخرهم عن الركب حيث تجرعوا مرارة عدم اللحاق بالركب الثوري المغاربي ويتجلى ذلك فيما جاء في نص البيان: إن أحداث تونس والمغرب لها دلالات في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا... أول الداعين إلى الوحدة والعمل التي لم يتيح لها للأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة (جبهة التحرير الوطني، 1987: 5)، لذلك لم تدخر الثورة وسعا لدفع عجلة التضامن المغاربي فلم تكنفي بالشعارات السياسية والبيانات بل تجسدت ميدانيا من خلال هجومات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني والتي تزامنت مع العمليات الفدائية في المغرب الأقصى للتضامن مع السلطان "محمد الخامس" في الذكرى الثانية لنتفیه إلى جزيرة مدغشقر (هوارى، 2011: 74)، بسبب موقفه المشرف مع الاستقلال والحركة الوطنية الاستقلالية التي تزعمها علال الفاسي وحزب الاستقلال المغربي (الفاسي، 2003: 281)، من هنا فإنّ "البيان جاء بنظرة "وحدوية" شاملة مرتبة وتعتمد على معطيات لاحضارية وثقافية وانتمائية فحسب بل أخذت في الحسبان المعطى التضامني الإستراتيجي "للمعضلة التحررية" (جغابة، 2012: 72)، وبالتالي فعند اعتماده على هذا النهج البيان خلق مرجعية تضامنية أعطت للتصور الوحدوي والروحي والثقافي والمصيري دفعا جديدا، وأصبحت الشعوب العربية والإسلامية في كل مكان ترفع لواء وصوت الثورة متيقنة بأنّ المصير واحد بحكم القواسم المشتركة، ولعل أحسن دليل ذلك هو عقد المؤتمرات المتكررة سواء في طنجة، (جغابة، 2012: 73) أو غيرها.

د- مبدأ المصالحة الثورية: عند قراءة البيان يظهر بوضوح أنّ جبهة التحرير الوطني وثورتها هي داعية للسلم نابذة للعنف وما الكفاح المسلح إلا وسيلة أخيرة فرضها الاستعمار على الشعب بتعنته وتصلب موقفه، ومخالفته لمجرى التاريخ حين قام بأعمال لا يرضى بها قانون وضعي ولا شريعة سما، ويأتي الكفاح المسلح كإحدى الوسائل فقط وهذا ما عبر عنه البيان "تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، وتلت هذا المبدأ سلسلة من الاقتراحات لتحقيق الاستقلال بطريقة سلمية إن صدقت نية السلطات الفرنسية كما جاء في نص البيان "إنسجاما والمبادئ الثورية واعتبار أنّ الأوضاع الداخلية والخارجية فإننا نواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 7)، ويقدم نص البيان أرضية للتفاوض توازي بين المطالب والتنازلات كمبدأ جوهري في مثل هذه المسائل (عباس، 2007: 72)، ولتحقيق تلك الأهداف والغايات التي تأسست من خلالها الجبهة وجاء من أجلها بيانها التاريخي وتكون في مستوى تطلعات الثورة وطموح الشعب ارتكزت دبلوماسيتها على دعائم أساسية أهمها إنشاء ممثلات لها في الخارج "ويعود الفضل في إنشائها إلى السادة أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد يزيد وعبد القادر شندري ومن مهامها إيصال صوت الجزائر إلى الجميع وإقناع المجتمع الدولي قاطبة بـ"الاعتراف" بالجبهة الممثل الوحيد والشرعي للشعب والثورة والناطق باسمها وبحق الشعب في تحقيق مصيره بنفسه" (تيتة، 2010: 250)، وجاء في البيان شروط قصد الوصول للحل السلمي وهي كالاتي:

- 1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية والسيادة الوطنية.
- 2- فتح المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب.
- 3- خلق جو من الثقة بإطلاق سراح كل المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة (جبهة التحرير الوطني، 1987: 8)، بالمقابل قدمت الجبهة العديد من الضمانات لذلك.

ه- الإدارة الجماعية للمشروع والشراسة في إتخاذ القرار الثوري: ويتمثل في ضرورة بناء مؤسسات فاعلة قادرة على إنجاز المهام المنوطة بالأمة في مرحلة من مراحل تطورها وبهذا الصدد يجب التذكير بكون بناء المؤسسات والتي يبدو أنّه لا يمكن أن يبدع ويرتقي بدون هذا الإطار المؤسسي فاعل الجماعي يمثل إحدى العناصر المكونة لعبقرية الشعب (قنان، 2007: 8)، ومن جانب آخر فإنّ البيان ركز على مبدأ "الجماعية" في الإدارة الثورية خاصة في اتخاذ القرار، وجاء ذلك من وحي التجارب السابقة للحركة الوطنية وبالأخص الحزب العتيد الذي طرأت عليه العديد من المستجدات، والمتمثلة في انقسامه وصراع أجنحته

هذا ما دفع في ذلك الحين إلى "التمرد" على فكرة "عبادة الشخصية" والتي كان يمثلها "مصالي الحاج"، وكان ذلك من بين الأسباب التي جعلت منه لا يلي النداء التاريخي في أول نوفمبر، لذلك جاء التأكيد على مبدأ "الإدارة الجماعية" في البيان وباقي الوثائق لاحقا لقطع الطريق أمام هوى الأشخاص ونزاعاتهم التي قد تضر بالمصلحة العليا للثورة والأمة معا، جاء في البيان "بل أن التأكيد على هذا المبدأ كان وراء انتصارات جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا وقدرتها على التجذر وسط الجماهير وبالتالي غلقت الباب للعودة على عهد ما قبل 1954" (قاسمي، 2009: 339)، جاء في نص البيان ما يلي: "وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 6)، ولم يتوقف البيان عند هذا الحد فقد أكد على ضرورة التخلي على الانتماء الحزبي-السياسي لمن يلتحق بالجبهة على عكس فيما بعد فإن مؤتمر الصومام كرس "القطيعة" مع هذا المبدأ، وكان الهدف منه توسيع قاعدة المشاركة في الثورة، وعليه فقد جعل البيان يد الجبهة ممدودة لكل الأقطاب والفعاليات السياسية في البلد من دون تعنيف أو نقد لجهة خاصة، ومن ثم فإن الجبهة حسب أحد الباحثين حرصت منذ البداية على وحدة التنظيم حتى وإن كانت لا تعكس وحدة التصور والفكر فإنها تمثل تجسيدا فعليا لوحدة الهدف "الاستقلال" ووحدة التنظيم الثوري متجاوزة بذلك حالة التشتت والانقسام التي كانت عليها الطبقة السياسية الجزائرية قبيل الثورة (رخيله، 2001: 63)، بذلك تكمن أهمية هذا المبدأ عندما نتذكر بأن الأسباب الرئيسة التي كانت وراء فشل كل المقاومات تتجلى في افتقارها إلى القيادة الموحدة وإلى السلطة الوطنية الثورية المركزية. (حمانة، 2012: 206)

و- التوجه الديمقراطي للثورة والاستقلال كغاية: حقيقة غاية الثورات تكمن في تحقيق استقلالها، فالاستقلال الوطني من معناه الشكلي هو إقامة دولة فوق التراب الوطني لها مؤسساتها ولها علم خاص بها كرموز تمثل سيادتها، غير أنه من حيث المضمون والمحتوى غير واضح خاصة في الجوانب المتعلقة بالبنى والسلوكيات وطبيعة العلاقات السوسيو-سياسية وغيرها فقد جاء البيان ليوضح كل ذلك بصفة دقيقة وجازمة (جغابة، 2012: 59)، ومن هنا فإن البيان جاء جوابا شافيا لتوضيح كل ذلك من أنه حدد طبيعة الدولة المستقلة وهدف ثورته حين ورد فيه "الهدف الإستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" (جبهة التحرير الوطني، 1987: 6)، ذلك أن الدولة "الاجتماعية" (جغابة، 2012: 60)، مقرونة بالطابع الديمقراطي. وهذا ما جاء في فلسفة الحركة الوطنية في السابق خاصة لدى التيار الاستقلالي، والذي أثبت أنه كان دائما يطالب بهذه الغاية كحق مشروع وطبيعي. لذلك يبدو أن نص البيان أحدث نوع من التواصل الإيديولوجي مع

أدبيات الحركة الوطنية ناهيك عن وصف الدولة الديمقراطية بمفهومها الواسع وأنّ هذا الوصف للدولة "الديمقراطية" لم يكن مجرد إعلان برمجي حزبي وإنما يتصل بمسار الحركة الوطنية ببعديها الشعبي (جغابة، 2012: 60)، ولعل أحسن تأكيد على التوجه الديمقراطي للبيان هو تأكيده على عامل "الشعب" بالدرجة الأولى ثمّ المناضلون بالدرجة الثانية، وبالتالي لم تكن الديمقراطية في البيان اختياراً إيديولوجياً وإنما تعبيراً صادقاً لتطلعات الشعب الذي يشكل القاعدة العريضة والطرف الأول في القضية، وهذا ما يعبر عن عمق الثورة التي كسرت الاحتكار الحزبي لتضع التعريف الديمقراطي في معناه اللغوي الحكم للشعب وللشعب وحده وأن لا سيد سوى الشعب، أمّا في خصوص الدولة الاجتماعية فيعتبر الأستاذ قاسمي أنّ البيان في سياق تحديد هدفه العام قد حمل الملامح والخطوط العريضة لمشروع مجتمع متكامل يتأسس ضمن إطار دولة جزائرية وطنية حرة وعادلة وديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية مستجيبة بوفاء لعناصر هويتها الحضارية وخصوصيات القومية، يفتخر مواطنوها بالانتماء إليها وخدمتها وحراسة وجودها دون عقد، ملغية كل ارتباط بالنظام الكولونيالي المتعفن الذي عطل حركتها ودورها التاريخي. (قاسمي، 2009: 121)

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مبادئ الفكر السياسي في نص بيان أول نوفمبر 1954 وبعد الدراسة التاريخية المتعمقة للبيان نستخلص ما يلي:

– أن البيان قد أعطى لنا تصورات دقيقة عن الوضع العام غداة الاستعمار الفرنسي للجزائر خاصة الفترة التي سبقت الثورة التحريرية، فكان البيان بمثابة دراسة متكاملة الأبعاد صيغت في نقاط ومحاور محكمة ذات أهداف وأبعاد لخدمة الفكر السياسي.

– أن تعدد محاوره وتنوعها ما هو إلا دليل على مدى الوعي الفكري والسياسي لأعضاء جبهة التحرير الوطني، التي لم تدخر جهداً في توظيف أفكار في هذا البيان وربطه بالقضية الوطنية وهي الثورة التحريرية التي لم تقم من العدم، وإنما قامت من فكرة وتجسدت ببيان أو كما يسمى في الدراسات التاريخية المعاصرة بالميثاق، وتجسدت على أرض الواقع بثورة لتحقيق الغاية المنشودة وهي الاستقلال بغض النظر عن الوسائل. بمعنى أن البيان أنتج أفكاراً أكثر تقدمية ووعي ثوري، قربت الرؤى الفكرية وعززت الفكر الثوري.

– ركز البيان على مبدأ الوحدة المغاربية باعتبار التاريخ والمصير المشترك بل أكثر من هذا الدين الاسلامي.

- أن مبادئ الفكر السياسي الواردة في هذا البيان تعطي لنا تصورا واضحا عن كيفية تسيير المؤسسات في الجزائر غداة الاستقلال، وكيف تركز على مبدأ الإدارة الجماعية كضرورة حتمية لبناء الجزائر وتحقيق ما يسمى دولة ديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية.
- أن البيان كان ظرفيا وجامعا في نفس الوقت لكل العناصر الوطنية الفاعلة من أحزاب ومنظمات وجمعيات وطنية تناهض وتندد التسلط الاستعماري، معطيا الأولوية في القضية الوطنية للشعب.
- أن البيان جاء معرفا للقضية الجزائرية وموجها للرأي العام العالمي من جهة، ومن جهة ثانية موجها للسلطات الفرنسية.

الهوامش

¹ – خاصة منهم التيار الاستقلالي حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الأمر الذي يجعلنا نحكم على أن هذا المبدأ قديم النشأة. انظر: بن خدة بن يوسف، (2012)، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، المحمدية (الجزائر)، ط 2؛ حربي محمد، (1994)، الثورة الجزائرية سنوات الخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، مهساس أحمد، (2003)، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود حاج مسعود ومحمد عباس، دار القصة للنشر، الجزائر.

المصادر والمراجع

- الإبراهيمي، محمد البشير. (1994): في قلب المعركة 1954-1964، دار الأمة، الجزائر.
- بن خدة، بن يوسف. (2012): جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، المحمدية (الجزائر)، ط 2.
- بوظامين، جودي الأخضر. (1993): مسيرة الثورة الجزائرية من خلال موائيقها، دار البعث، الجزائر، ط 1.
- تيتة، ليلي. (2010): هيئة الأمم المتحدة والبعد العالمي للثورة الجزائرية 1954-1960، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 1.
- جبهة التحرير الوطني. (1987): النصوص الأساسية 1954-1962، نشر قطاع الثقافة والاعلام، الجزائر.
- جغابة، محمد. (2012): بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام، دار هومة، الجزائر.
- حربي، محمد. (1994): الثورة الجزائرية سنوات الخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.

- حمادة، البخاري. (2012): فلسفة الثورة الجزائرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- رخيلة، عامر. (2001): أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، الجزائر، عدد 4.
- سعد الله، أبو القاسم. (2007): تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، ج 10.
- عباس، محمد. (2007): نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصة، الجزائر.
- الفاسي، علال. (2003): الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط 6.
- قاسمي، يوسف. (2009): مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962، قسم التاريخ جامعة باتنة، الجزائر.
- قنان، جمال. (2007): البعد الحضاري لثورة أول نوفمبر وآفاقها المستقبلية، مجلة أول نوفمبر، الجزائر، عدد 17.
- المجاهد. (1958): عدد 15.
- المجاهد. (1958): عدد 23.
- مهساس، أحمد. (2003): الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود حاج مسعود ومحمد عباس، دار القصة، الجزائر.
- مياشي، إبراهيم. (2006): المرجعية التاريخية للثورة التحريرية الكبرى، مجلة أول نوفمبر، عدد 169،
- هوارى، مختار. (2011): البعد المغاربي للثورة الجزائرية والاستعمار الفرنسي، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 2.

BOUDIAF, MOHAMED. (2011): *la préparation du 1 Novembre 1954*, Alger: Dar Al Amane.

2eme éd.

CHEIKH, SLIMANE. (2005): *Algérie en armes ou le temps certitudes*, Alger: Editions Casbah.